اهداف الالفية للتنمية وتحديات الفساد

بيروت 28 حزيران 2010

زياد عبد الصمد
شبكة المنظمات غير الحكومية للتنمية

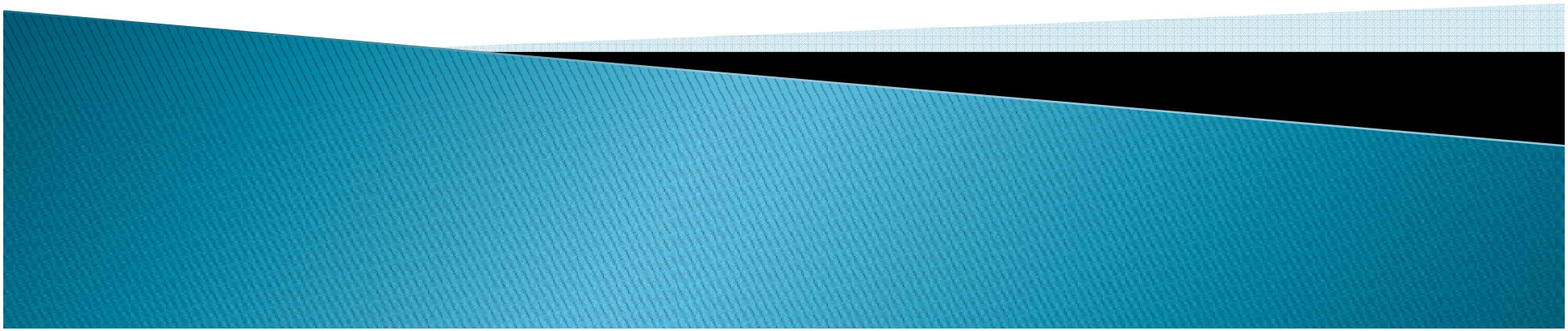

متطلبات تحقيق اهداف الالفية للتنمية

- الالتزام الوطني، ويترجم من خلال
  - تحديد التحديات
  - وضع السياسات الملائمة والخطط المناسبة لتحقيق التنمية الاجتماعية
  - اقرار الموازنة وتجنيد الموارد المطلوبة
  - المشاركة في وضع الخطط وفي مراقبة تنفيذها
- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
  - المتابعة وفق اليات حقوق الانسان
  - وسيط الجمهورية
- العملية السياسية والمجتمع المدني
  - البرلمانات: اقرار البرامج والموازنة ومراقبة التنفيذ والمساءلة
- اعادة توزيع الدخل بشكل عادل
  - النمو الذي ينتج عن النشاط الريعي والمالي لا يساهم في التنمية
  - النمو الناتج عن النشاط الاقتصادي الحقيقي (القطاعات المنتجة) يولد فرص عمل

اثر الفساد على التنمية في المنطقة العربي

- يتعدى قياس التنمية المؤشرات الاقتصادية ومن بينها النمو الاقتصادي ليتناول كافة جوانب الحياة
- جاءت اهداف الالفية للتنمية لتعكس مفهوما جديدا للتنمية يطال الفقر والجوع والتعليم والصحة والمساواة في النوع الاجتماعي والبيئة والتعاون الدولي
- الفساد هو افة اجتماعية تعبر عن تفسخ منظومة القيم في المجتمع وله اثار وانعكاسات سلبية على كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية
- الفساد هي ظاهرة قديمة يمكن اعتبارها سوء استخدام الموارد العامة لمصالح شخصية
- تختلف اشكال الفساد:
  - الفساد الفردي هو ظاهرة محدودة يمكن معالجتها
  - الفساد المؤسسي هو آفة يصعب معالجتها من غير تدخلات جذرية واصلاحات بنيوية
- **نحو 300 مليار دولار تتعرض للنهب وللفساد في العالم العربي كل عام**
- *تقرير البنك الدولي لعام 2005*

انعكاسات الفساد السياسية

- اضعاف شرعية الدولة
  - تستبدل الخدمات العامة بخدمات تقدمها الاطراف السياسية
- تعريض شرعية النظام السياسي للتآكل
- اضعاف احترام المواطنين للدولة
- زيادة حالات العنف والانشقاقات الداخلية
- تعطيل جهود الاصلاح
- الاساءة الى سمعة الدولة والتخفيف من احتمالات حصولها على قروض ومساعدات
- الحد من مشاركة المواطنين
- وصول غير ذي الكفاءة المراكز الاساسية والعليا

انعكاسات الفساد الاقتصادية

- اضعاف النمو
  - يؤدي الى عدم الاستقرار وتخلف المناخ الاستثماري
  - زيادة تكلفة المعاملات الادارية
  - يهدد امكانية نقل التقنية
  - يهدد قبول المشاريع والمناقصات: تفشي الرشاوي والعمولات (الاتاوة او الجعالة)
- اضعاف جودة البنية التحتية
  - تغيير في كمية الانفاق الحكومي
  - تقليص الانفاق على الخدمات العامة لاسيما الصحة والتعليم ويتجه الانفاق نحو الاستثمارات ما يضاعف مخاطر الاعتماد الى الرشوة وبالتالي الى زيادة التكلفة ما يزيد من حجم الدين العام وبالتالي ضرائب والاعباء الاضافية وتقلص الخدمات

انعكاسات الفساد الاجتماعية

- خلق نسق اجتماعي وعلاقات مختلفة بين المواطنين
- تركز الثروة في اياد فئة محددة من الناس
- توسع الفجوة بين الاغنياء والفقراء
- زيادة عدد المهمشين
- اضعاف الشعور بالمواطنية
- تردي نظام الخدمات العامة
- زيادة حالات الاحباط والثقة بالوطن
  - الهجرة ونزف الادمغة وهجرة المؤسسات

الفساد المؤسسي

- النظام السياسي: تعزيز الزبائنية والتواطؤ بين المواطن والمسؤول حفاظا على المصلحة المشتركة
  - تضعف اليات اتخاذ القرار وتؤدي الى تخفيض المداخيل
- الادارة العامة: ليس فساد الافراد وهو الاخطر لا بل ذلك الذي يبدأ من اعلى الهرم
  - اثر على المعاملات الادارية والثقة بالاقتصاد
  - تستهلك وقت ومداخيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- العلاقات الاجتماعية: يخفف من التضامن والتعاون ومفهوم الخدمة العامة والحق
  - تؤدي الى تفاوت كبير في المداخيل

انعكاس تدني معدلات التنمية على الفساد

- المؤسسات في الدول الفقيرة والنامية ضعيفة وغير قادرة على محاسبة الافراد في السلطة
- هيمنة الدولة والاحتكارات الاقتصادية وانتهاك الانظمة تضاعف من احتمالات الفساد
- تدني الاجور والمحفزات يشجع على الفساد
- ضعف الضمانات الاجتماعية وعدم كفاءة سوق العمل تضاعف من احتمالات الفساد لدى موظفي القطاع العام
- عدم كفاءة القطاع العام تشجع المواطنين على الفساد لتسريع معاملاتهم الادارية
- عدم وصول الفقراء وذوي الدخل المحدود على على احتياجاتهم في مجال التعليم والصحة والغذاء والسكن والخدمات الاخرى يخضعون الى العلاقات الزبائنية للحصول على حقوقهم

المعايير المعتمدة لقياس النظام الوطني للنزاهة

- السلطة التنفيذية
- السلطة التشريعية
- وسيط الجمهورية
- الاحزاب السياسية
- ديوان المحاسبة
- القضاء
- وكالة مكافحة الفساد
- هيئة ادارة الانتخابات
- نظام التعاقد العام
- الاعلام
- المجتمع المدني
- قطاع الاعمال
- الخدمة المدنية
- الحكومات المحلية
- انفاذ القوانين
- المؤسسات الدولية
- الامن

نتائج الفساد- لبنان مثالا

- عائق امام تقدم البلاد ونهوضها بشكل سليم
  - (50 مليار دولار حجم الدين العام)
- الفقر والتهميش والبطالة
  - (28 % فقراء و9% يعيشون في فقر مدقع، 12-14% يعانون من بطالة)
- انتهاك حقوق الانسان
  - اللجوء الى تقليص المصاريف غير الضرورية
  - او الى ممارسة الفساد
  - غالبا ما يلجأ موظفو الادراة العامة وذوو الدخل المحدود الى ممارسة الفساد
- عائق امام تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

اسباب الفساد في لبنان

- **الطائفية** (*اللبنانيون متساوون امام القانون وفق الدستور اللبناني*)
  - النظام الطائفي يوزع السلطة بين الطوائف ما يعزز مركزية السلطة في ايادي بعض الجهات في كل طائفة
  - تعيين الوظائف في يد زعماء الطوائف ما يجعل اللبنانيون يدينون بالولاء لهم
- **الوضع السياسي العام** (*اللبنانيون هم مصدر السلطات يمارسونها من خلال فصل السلطات وتوازنها*)
  - السلطة في لبنان: يتم تقاسم السلطة بين الطوائف حيث لا تداول للسلطة او مشاركة في القرار السياسي وهذا يعزز الطائفية والفساد
  - الاحزاب السياسية هي احزاب طائفية او فردية ما يعزز النظام القائم
  - تمركز القرار السياسي بايدي قلة من الزعماء خاصة وان الانتخابات ليست عملية ديمقراطية ولا ينتج عنها تغيير حقيقي
  - العوامل الاقليمية المحيطة،
    - الاحتلالات وانعكاسها على الامن والاستقرار
    - العلاقة الملتبسة مع سوريا تضعف اليات الحكم الديمقراطية ونظام المحاسبة والمساءلة

اسباب الفساد في لبنان

- سيادة القانون
  - انتهاك القانون لا يتم من قبل المواطنين لا بل من قبل السلطات العليا ولمآرب سياسية ولمصالح فردية
  - تطبيق القوانين بشكل عشوائي وبطريقة مذهبية
  - غياب مؤسسات الرقابة والسلطات المعنية التي همشتها المذهبية والزبائنية
  - القضاء ضعيف وغير مستقل
- غياب ثقافة المحاسبة والمساءلة
  - غياب اليات الرقاب
  - العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ملتبسة:
    - تتمثل كل الكتل النيابية في مجلس الوزراء
  - عدم التمييز بين العارضة والموالات الممثلة كلها في الحكومة

اسباب الفساد في لبنان

- ضعف الاطار القانوني
  - عدم فهم القوانين ومعرفتها من قبل المواطنين
  - التخلي عن بعض التشريعات غير ضرورية
  - عدم فعالية التشريعات القائمة
- فعالية الدولة
  - الادارة متخلفة وغير قادرة على مواكبة الوصول الى التطورات التقنية
  - الارة مترهلة وهرمة
- الجهوزية العامة لمكافحة الفساد
  - العلاقة الوطنية والمواطنية الملتبسة
  - غياب الشعور بالمواطنية ما يضعف امكانيات محاربة الفساد
- المجتمع المدني
  - الاعلام مملوك من قبل القطاع الخاص او الاطراف السياسية (غير مستقل)
  - المجتمع المدني في لبنان مستقطب ولم يتحول الى قوة فاعلة ومؤثرة

المصادر

- **طارق عبدالرسول الدباغ**
- **الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية**
- المنظمة الدولية للشفافية (2009)
- تقرير التنمية الانسانيةالعربي (2009)